الصباح الاقتصادية
12
العدد 2989 - السنة العاشرة
الخميس 22 جمادى الأولى 1439 - الموافق 8 فبراير 2018
Thursday 8 February 2018 - No.2989 - 10th Year

خلال افتتاح مؤتمر استراتيجية تحويل الكويت إلى مركز لتطوير الصناعات النفطية

العدساني: البنوك المحلية ساهمت بـ 1.2 مليار دينار في تمويل «الوقود البيئي»

- المؤسسة تعمل على توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للعمالة الوطنية في القطاع الخاص
- القطاع النفطي لديه إنجازات عديدة في مجال إشراك القطاع الخاص في انشطته ومشروعاته
- 1.3 مليار دينار قيمة المحتوى المحلي في المشروعات النفطية
- المؤسسة وضعت استراتيجية واضحة المعالم طويلة الأجل تستهدف الاستغلال الأمثل للثروة الهيدروكربونية

لقطة جماعية لكبار الحضور خلال المؤتمر

- الزعابي: التوسع في الطاقة التكريرية لتصل الى مليوني برميل في 2035
- مؤسسة البترول تنوى الدخول في فرص استثمارية مجدية اقتصاديا عن طريق المشاركات أو التحالفات
- الحوطي: التوسع في الصناعات النفطية ومشتقاتها يمثل مدخلا مهما نحو إحياء الدور الريادي للقطاع الخاص
- المصيطير: إجمالي انتاج «الكيماويات البترولية» سيبلغ 10 ملايين طن سنويا بحلول عام 2025
- جعفر: 75 في المئة من ميزانية «نفط الكويت» مخصصة للاستكشاف والانتاج داخل البلاد

أكد الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني اهتمام المؤسسة بدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وزيادة نسبة المحتوى المحلي في المشروعات والأنشطة النفطية البالغ 1ر3 مليار دينار كويتي (نحو 4ر3 مليار دولار امريكي) في العام المالي (2016-2017).

جاء ذلك في كلمة القاها العدساني نيابة عن وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي في افتتاح مؤتمر استراتيجية تحويل الكويت إلى مركز لتطوير الصناعات النفطية والذي يستمر يوما واحد تحت عنوان (الفرص الصناعية المترتبة على المشاريع النفطية).

وقال إن جهود المؤسسة ترتكز على زيادة قيمة المحتوى المحلي بالمشروعات النفطية الضخمة الجاري تنفيذها مثل (الوقود البيئي) و(مصفاة الزور) إذ من المتوقع ان تبلغ قيمته 1ر8 مليار دينار (نحو 5ر9 مليار دولار) من إجمالي قيمة عقود المشروعين.

واضاف أن استراتيجية المؤسسة تهدف إلى زيادة نسبة استخدام المنتجات الوطنية والخدمات المحلية في مشروعات القطاع وتطوير الصناعات القائمة على الصناعة النفطية والتي تؤدي بدورها إلى نمو الاقتصاد المحلي وتعدد مصادر الدخل.

وأكد اهمية دور المشروعات النفطية في توفير فرص صناعية تعمل على تطوير القطاع الخاص والقاعدة الصناعية محليا والتي تعد رافدا اساسيا للاقتصاد الوطني.

وذكر ان المؤسسة تعمل على توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للعمالة الوطنية في القطاع الخاص إذ وضعت برنامجا متكاملا لتعزيز مشاركة هذا القطاع في الأنشطة والمشروعات النفطية الحالية والمستقبلية انطلاقا من إيمان القطاع النفطي باهمية دوره في دعم الاقتصاد المحلي.

ولفت إلى ان البرنامج يرتكز على عدة محاور ابرزها الاعتماد على القطاع الخاص في توريد المواد وتقديم أعمال المقاولات والهندسة والخدمات المساندة وإشراك هذا القطاع في المشروعات والأنشطة النفطية فضلا عن تشجيعه على استغلال مخرجات عمليات المؤسسة في إقامة صناعات لاحقة وتوظيف وتنمية الكوادر الكويتية.

وأوضح ان المؤسسة تعمل على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الصناعة النفطية فضلا عن توفير عوامل النجاح اللازمة له لتوطين الصناعة تماشيا مع الخطة التنموية للدولة والمبنية على منهج الاصلاح الاقتصادي المتضمن تعزيز مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقال العدساني إن القطاع النفطي لديه إنجازات عديدة في مجال إشراك القطاع الخاص في انشطته ومشروعاته ولعل ابرزها إنشاء شركتي بوبيان والفرين للبتروكيماويات وإشراكهما في مشروعات الأوليفينات والعطريات القائمة فضلا عن طرح 80 محطة وقود للقطاع الخاص.

وأشار إلى الاستعانة بالبنوك المحلية في تمويل المشروعات النفطية إذ ساهمت بتمويل قيمته 1ر2 مليار دينار (نحو 4 مليارات دولار) من مشروع الوقود البيئي.

وأكد حرص المؤسسة على إشراك البنوك المحلية والعالمية في تمويل مشروعاتها لاسيما (بناء المرافق الدائمة لاستيراد الغاز المسال) و(بناء الناقلات) و(مجمع البتروكيماويات المتكامل) مع مصفاة الزور ومشروع (الديبدبة) للانتاج الطاقة الشمسية.

وبين أن مؤسسة البترول قامت في الآونة الاخيرة عبر شركاتها التابعة بطرح مجموعة من الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص ابرزها مشروع مصنع استخلاص المعادن من المواد الحفازة المستهلكة ومصنع لإنتاج صفائح البولي بروبلين لإنتاج منتجات متعلقة بالصحة والنظافة.

وأوضح أن هذه الفرص تضمنت ايضا إنشاء مصنع لألياف البولي بروبلين لإنتاج منتجات متعلقة بمجالات البناء وأكياس الأسمدة ومشروع إنشاء مصنع صفائح البولي ايثيلين لاستخدامات التغليف.

ولفت إلى تعاون المؤسسة مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية في طرح اربع فرص متعلقة بمواد وخدمات للقطاع النفطي يتم توفيرها من قبل القطاع الخاص فضلا عن تعاون المؤسسة مع الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لطرح 43 محطة وقود للمبادرين من الشباب.

وذكر أن الشركة الكويتية البترولية المتكاملة ستقوم بطرح مناقصات لتقديم خدمات في مجال المرافق البحرية والتخزين ومناولة الكيربت ومعالجة المياه الصناعية المتخلفة لمشروع مصفاة الزور.

وأضاف العدساني أن المؤسسة لديها العديد من المشروعات النفطية المستقبلية المرتبطة بتحقيق استراتيجية القطاع والتي من شانها المساهمة في تطوير القطاع الخاص وخلق فرص استثمارية جديدة.

وأفاد بأن المؤسسة وضعت استراتيجية واضحة المعالم طويلة الأجل تستهدف الاستغلال الأمثل للثروة الهيدروكربونية بقصد تحقيق التنمية المستدامة ودعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل وحماية البيئة محليا ودوليا والحد من تاثير التغيرات المناخية.

وشدد على أن خطة القطاع النفطي «طموحة» وتسعى إلى النمو والاستدامة والتميز في الأداء في جميع الأنشطة النفطية لافتا إلى وجود «تحديات كبيرة تواجه القطاع النفطي الكويتي وتستوجب العمل الجماعي والشراكة على أساس الكفاءة مع القطاع الخاص».

خطط التوسع في الطاقة التكريرية

من جانبها قالت العضو المنتدب للتخطيط والمالية في مؤسسة البترول الكويتية وفاء الزعابي إن المؤسسة لديها خطط للتوسع في الطاقة التكريرية تدريجيا لتصل إلى نحو مليوني برميل يوميا بحلول 2035.

وأكدت ضرورة ضمان تعظيم تصريف النفوط الكويتية الثقيلة في مصافي التكرير المحلية لتلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة وتحقيق التكامل بين عمليات التكرير والبتروكيماويات داخل البلاد.

وبخصوص التكرير والتصنيع خارج الكويت قالت الزعابي إن مؤسسة البترول تنوى الدخول في فرص استثمارية مجدية اقتصاديا عن طريق المشاركات أو التحالفات والتركيز على الأسواق الواعدة لتصريف كميات من الموارد الهيدروكربونية الكويتية تدريجيا لتصل إلى 3ر1 مليون برميل يوميا بحلول 2035.

وأضافت ان تحقيق التكامل الفعال بين عمليات التكرير وعمليات البتروكيماويات يعظم القيمة المضافة ويحافظ على الوضع التنافسي للمنتجات الكويتية في سوق التجزئة في أوروبا فضلا عن التوسع في المناطق ذات النمو المرتفع.

وحول نصيب القطاع الخاص المحلي من مشروعات التكرير والتصنيع والبتروكيماويات ذكرت انه سيتم إتاحة له لإقامة صناعات تحويلية لاحقة في الكويت عبر توفير 10 فرص كحد أدنى في 2025.

وأكدت تعزيز مشاركة القطاع الخاص في انشطة واستثمارات المؤسسة الحالية والمستقبلية عبر توفير 4 فرص كحد أدنى عام 2020 و5 فرص إضافية كحد أدنى عام 2025.

وأشارت إلى انه سيتم زيادة حصة القطاع الخاص المحلي من إنفاق المؤسسة وشركاتها التابعة مع الإلتزام بان تكون نسبة 30 في المئة على الأقل من إجمالي الانفاق الرأسمالي من خلال الموردين والمقاولين المحليين.

وأشارت إلى تخصيص ارض المنطقة الصناعية لمؤسسة البترول في نوفمبر الماضي بمساحة 7ر41 كيلومتر مربع والتي ستسهم في تطوير الاقتصاد المحلي وتشجيع وتعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة النفطية وتنويع القاعدة الصناعية في الكويت وخلق فرص عمل حقيقية للعمالة الكويتية في القطاع الخاص.

وأضافت أن هذه المنطقة ستعمل على سد احتياجات الصناعة النفطية المحلية من المواد والخدمات بالسرعة الممكنة وبتكلفة أقل وجودة عالية فضلا عن تسهيل حصول القطاع الخاص المحلي على اراض صناعية مناسبة إذ سيتم توطين الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة.

وذكرت أن المنطقة الصناعية تتمتع بقربها من المصافي والمصانع التابعة للقطاع النفطي والبنى التحتية والخدمات المتكاملة.

ولفتت إلى أن المنطقة ستسهم في توفير الأراضي الصناعية المناسبة وخفض التكاليف على الموردين المحليين بما يسهم في خفض كلفة شراء المواد والخدمات على القطاع النفطي إضافة الى قصر مدة التوريد للمواد والخدمات المطلوبة وخفض كلفة تخزين المواد والتخلص من مشكلة المواد المخزنة ذات الصلاحية المنتهية.

وبينت أن المنطقة الصناعية ستضيف بين 200 إلى 400 مليون دينار (نحو 660 مليون دولار إلى 1ر3 مليار دولار) سنويا إلى الاقتصاد الوطني بحلول 2025 فضلا عن توفير بين 7000 و 14000 فرصة عمل مباشرة وبين 3500 و 7000 فرصة عمل غير مباشرة من المتوقع أن تتناسب 25 في المئة من تلك الوظائف مع العمالة الوطنية.

وفي سياق متصل قالت الزعابي في تصريح للصحفيين على هامش المؤتمر إن المؤسسة حصلت على الموافقات اللازمة لتخصيص ارض مشروع المنطقة الصناعية النفطية في منطقة الزور مبينة أن توجهات المؤسسة في عمليات تمويل المشروعات ترتكز على التمويل الذاتي والخارجي.

وأضافت أن الاعتماد الرئيس سيكون على التمويل الخارجي بنسب تتراوح بين 60 إلى 70 في المئة في حين ستبلغ نسب التمويل الذاتي ما بين 30 إلى 40 في المئة.

وأوضحت أن عملية تمويل المشاريع سوف يشمل بنوكا محلية وخارجية ووكالات التمان الصادرات العالمية لافتة الى ان هناك مجموعة من المشاريع في القطاع النفطي تنتظر الموافقات عليها وبالتالي ستدخل لاحقا في عمليات التمويل.

وذكرت أن هذه المشروعات تتضمن بناء ناقلات نفط جديدة ومشروع الديبدبة للطاقة الشمسية ومشروع استيراد الغاز في منطقة الزور والذي دخل مرحلة فعلية من مرحلة التمويل.

وحول مشروع مصفاة الدقم في سلطنة عمان قالت الزعابي إن «المشروع في الوقت الراهن يوزع بالتساوي بين الشركاء في الكويت وعمان» مؤكدة على ان «الجانبين يسعيان الى دخول شريك استراتيجي متخصص في المرحلة المقبلة».من جهته أكد رئيس مجلس إدارة شركة الدرة للخدمات النفطية وليد الحوطي ان التوسع في الصناعات النفطية ومشتقاتها يمثل مدخلا مهما نحو إحياء الدور الريادي للقطاع الخاص.

وأكد الحوطي في كلمته التي القاها نيابة عن القطاع الخاص أهمية دور القطاع في قيادة التنمية ورفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تطوير الصناعات النفطية إلى نحو 25 في المئة.ولفت الى ان هذا يتطلب رؤية مشتركة وتحديد الأدوار والأولويات وتشخيص العقبات وتحديد المطالب ووضع وثيقة مشتركة مع القطاع الخاص تحدد أسس وسبل التعاون التي ستبنى عليها الشراكات المستقبلية ومناقشة فرص ومشاريع تطوير الصناعات النفطية للاستعداد لها.

وقال إن التوسع في مجالات الصناعات النفطية يمثل تحدي كبير للدول النفطية للعبور نحو افاق تتخطى مفهوم الإنتاج والبيع لافتا إلى ان النفقات الرأسمالية التي أعلنتها مؤسسة البترول والبالغة نحو 508 مليارات دولار حتى 2040 تعد رسالة مطمئنة للقطاع الخاص.

تضاعف انتاج «الكيماويات البترولية»

من جانبه قال نائب الرئيس التنفيذي في شركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية إبراهيم المصيطير إن إجمالي انتاج الشركة سيبلغ 10 ملايين طن سنويا بحلول عام 2025 في حين سيبلغ 16 مليون طن سنويا بحلول 2030.

وأوضح ان التوسع سيكون عبر بناء او توسعة وشراء اصول وعمليات اندماج بمشاركة شركاء للمحافظة على مكانة الكويت الرائدة في صناعة الأوليفينات والعطريات لافتا ان الشركة انه ستطرح مشروع بحلول عام 2020 و3 مشروعات بحلول 2030 داخل وخارج الكويت.

وذكر أن (الكيماويات البترولية) بصدد التوسع والتنوع في إنتاج البتروكيماويات محليا فضلا عن تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مجال البتروكيماويات عن طريق دعم ملكيته في المشاركات المباشرة لمشروعات الشركة داخل الكويت.

وحول الفرص الاستثمارية بين المصيطير أن الشركة لديها خططا لبناء وتشغيل وصيانة مصنع لإنتاج صفائح البولي إيثيلين فضلا عن فرصة بناء وتشغيل وصيانة مصنع لمنتجات البولي ستايرين.

من جانبه قال مدير التخطيط الشامل في شركة البترول الوطنية الكويتية فهاد العجمي ان الشركة تنوى زيادة طاقة التكرير المحلية الى 7ر1 مليون برميل يوميا في 2025 ومليوني برميل بحلول 2035.

وأضاف العجمي في ورقة عمل قدمها خلال المؤتمر أن (البترول الوطنية) تنوى تحقيق اعلى مستوى من الطاقة التحويلية لمصافي الشركة وتوفير المنتجات البترولية وفقا للمواصفات المحلية والعالمية المطلوبة.

وأشار إلى سعي الشركة إلى تحقيق التكامل بين عمليات التكرير والبتروكيماويات محليا فضلا عن تطبيق أعلى المعايير العالمية للتميز في التشغيل والمحافظة عليها لتحقيق الريادة والاستدامة في مجال صناعة النفط والغاز.

وذكر ان (البترول الوطنية) تقوم بمراجعة مستمرة للمحفظة التشغيلية للوصول إلى المحفظة المثلى عبر استغلال الفرص المتاحة واستبعاد الأصول غير الربحة لافتا إلى سعيها للتوسع في الطاقة التصنيعية لمعالجة الغاز تماشيا مع خطط الإنتاج المستقبلي.

وأضاف ان (البترول الوطنية) تنتج 2ر25 مليار قدم مكعبة من الغاز يوميا فيما سيبلغ نحو 3ر03 مليار قدم مكعبة يوميا بعد دخول الوحدة الخامسة لإنتاج غاز البترول المسال الخدمة العام المقبل.

وافاد بان انتاج الشركة من الغاز سيبلغ 3ر8 مليار قدم مكعبة يوميا بعد دخول الوحدة السادسة لإنتاج الغاز البترولي في 2025 والتي تقدر طاقتها الانتاجية بنحو 805 ملايين قدم مكعبة يوميا.

من جهته قال الرئيس التنفيذي في شركة نفط الكويت جمال جعفر في تصريح للصحفيين على هامش المؤتمر إن حصة الشركة من ميزانية مؤسسة البترول الكويتية المقدرة بـ114 مليار دولار حتى عام 2022 تبلغ ما بين 40 إلى 50 في المئة من إجمالي الميزانية.

وأضاف أن « 75 في المئة من ميزانية المؤسسة مخصصة للاستكشاف والانتاج داخل الكويت والمعني بهما شركتي نفط الكويت ونفط الخليج».

وأوضح أن القطاع الخاص ينفذ معظم العقود داخل الشركة لاسيما المتعلقة بالحفر والانتاج والخدمات المساندة لافتا إلى ان استراتيجية (نفط الكويت) في الحفر تستأثر باكثر من 70 في المئة من الميزانية الحالية منها 60 في المئة للقطاع الخاص.وفيما يتعلق بمشروع الغاز الجوراسي أفاد جعفر بأن سيتم تشغيل ثلاث وحدات من الانتاج المبكر بنهاية مارس المقبل وسيصل الانتاج إلى نحو 500 مليون قدم مكعبة بنهاية مايو المقبل.

العبدالجليل: الكويت حريصة على تعزيز العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك

قال الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بوزارة المالية نبيل العبد الجليل ان الكويت حريصة على تعزيز العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.

واضاف العبد الجليل في ختام مشاركته باعمال الدورة ال 101 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ان المجلس ناقش العديد من موضوعات العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك في مقدمتها تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة السابقة للمجلس.

واوضح ان المشاركين بالاجتماع بحثوا اعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة العربية في دورتها العادية ال29 المقرر عقدها في السعودية بمارس المقبل ورفع هذه الموضوعات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة.

واشار الى ابرز الموضوعات التي ستعرض على القمة وهي الخريطة العربية للتنمية المستدامة 2030 ومنطقة التجارة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي والاستراتيجية العربية للصحة والبيئة.

كما اشار الى متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية - الافريقية التي عقدت في غينيا الاستوائية في عام 2016 وكذلك تنفيذ اعلان الرياض الصادر عن القمة الرابعة للدول العربية ودول امريكا الجنوبية التي عقدت في السعودية في عام 2015 بالاضافة الى الاجراءات بشان القمة العربية الامريكية الجنوبية المقرر عقدها في فنزويلا هذا العام.

واكد ان الدورة ال101 بحثت ايضا التعاون بين منظومتي الجامعة العربية والأمم المتحدة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتقرير متطلبات اتمام منطقة التجارة العربية الكبرى وتحضيرات الاتحاد الجمركي العربي.

وذكر ان المجلس ناقش ايضا مقترحا باضافة ممثل عن كل من الكويت ولبنان والمغرب لمحكمة الاستثمار العربية بدءا من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعيين اعضاء المحكمة.

ولفت الى احالة المجلس النظام الاساسي على مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب وكذلك اتفاقية المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات للدول العربية لابداء الملاحظات عليهما.

وترأس وفد الكويت المشارك في اعمال الدورة ال101 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الوكيل المساعد نبيل العبدالجليل وضم في عضويته وكيل قطاع التجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة الشيخ نمر الصباح ومراقب الشؤون العربية بوزارة المالية زويد المطيري.

مؤشرات البورصة تتنفض وتتزين باللون الأخضر

أنهت بورصة الكويت جلسات تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع مؤشرها السعري 33ر72 نقطة ليصل إلى مستوى 6657ر58 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر51 في المئة.

في المقابل ارتفع المؤشر الوزني 2ر2 نقطة ليصل إلى 409ر5 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر56 في المئة كما ارتفع مؤشر (كويت 15) بواقع 10ر9 نقطة ليصل إلى 941ر28 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 1ر1 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 111ر3 مليون سهم تمت عبر 4287 صفقة نقدية بقيمة 17ر5 مليون دينار كويتي (نحو 57ر75 مليون دولار أمريكي).

وتابع المتعاملون إعلان الموافقة على تجديد حق شراء أو بيع أسهم شركة (الساحل للتنمية والاستثمار) علاوة على اتمام عمليات شراء لأشخاص مطلعين على أسهم شركة (القرين لصناعة الكيماويات البترولية) وإعادة التداول على أسهم شركة (مينا) بعد تخفيض رأس مالها اعتبارا من يوم غد الخميس.

كما تابع هؤلاء إفصاحا من شركة (مشرف) عن معلومة جوهرية بخصوص إعادة الهيكلة علاوة على إعلان بورصة الكويت تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وكانت شركات (تجارة) و(المدن) و(بيت الطاقة) و(السورية) و(الديرة) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (الاتمار) و(أجوان) و(مزايا) و(صناعات) و(الامتياز) الأكثر تداولا من حيث الكمية.

واستهدفت ضغوط البيع وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (ايفا فنادق) و(اريد) و(كميفك) و(سكب ك) و(أسمنت خ) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 55 شركة وانخفاض أسهم 37 شركة في حين كانت هناك 19 شركة ثابتة من إجمالي 111 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر اسهم (كويت 15) على 14ر16 مليون سهم تمت عبر 1218 صفقة نقدية بقيمة 9 ملايين دينار (نحو 7ر29 مليون دولار).

ارتفاع جماعي للمؤشرات